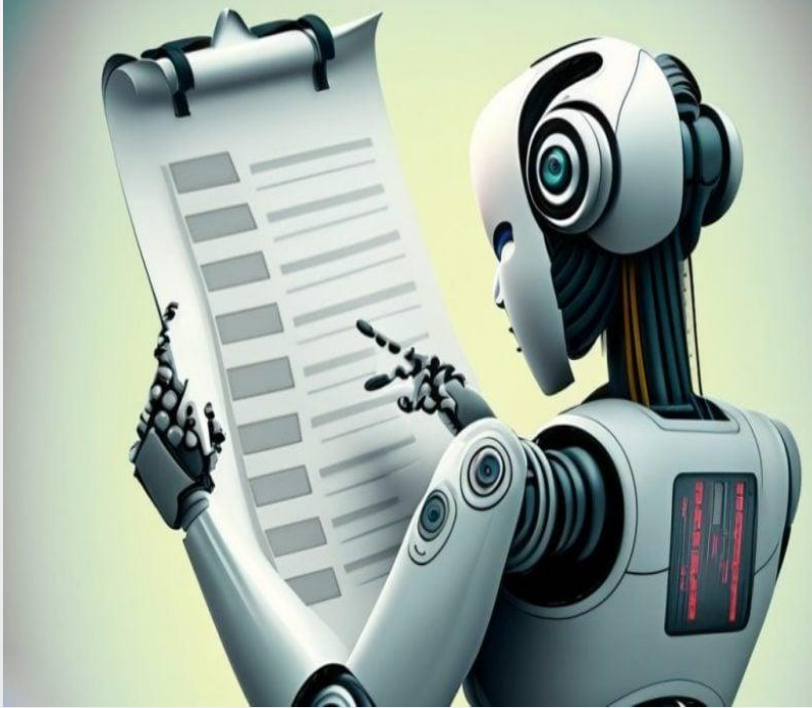




نحو نظام قانوني عالمي للذكاء الاصطناعي المحاضرة العاشرة

أ.د. رشا علي الدين
أستاذ القانون الدولي الخاص



1. الدول العربية والذكاء الاصطناعي
- 2- الذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة
3. الاتحاد الأوروبي والذكاء الاصطناعي
4. العالم يعاني من التكنولوجيا

محاور المحاضرة



الدول العربية والذكاء الاصطناعي

أطلقت Tortoise media مشروع بيانات لقياس وترتيب البلدان حسب الذكاء الاصطناعي، واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالمياً، تلتها الصين، فما هي الدول العربية التي دخلت القائمة؟ المملكة العربية السعودية في المركز الأول عربياً، والمركز 22 عالمياً في المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي. وحصلت الإمارات على المركز الثاني عربياً والـ34 عالمياً، تليها قطر في المركز الثالث عربياً والـ42 عالمياً. أما البلدان العربية الأخرى التي دخلت القائمة فهي على التوالي: البحرين في المركز الـ50 عالمياً، تونس في المرتبة الـ53، المغرب 57 ومصر 58.

جهود الدول العربية في مجال الذكاء الاصطناعي

يمكن توزيع الدول العربية على ثلاث مجموعات حسب مستوى جهوزيتها الرقمية.

المستوى الأول: البلدان ذات الجهوزية الرقمية المنخفضة إلى المتوسطة: الجزائر، جزر القمر، سوريا جيبوتي، السودان الصومال العراق، فلسطين، ليبيا، وموريتانيا.

المستوى الثاني: البلدان ذات الإمكانيات الرقمية الأردن، تونس، لبنان، مصر، والمغرب.

المستوى الثالث: البلدان الرائدة في التكنولوجيا الرقمية بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي: الإمارات البحرين عُمان، قطر، الكويت، والسعودية.

أهم الاستراتيجيات والجهود التي بذلها عدد من الدول العربية في مجال الذكاء الاصطناعي:

1. الجزائر : تركز وسائل وأدوات تجسيد الذكاء الاقتصادي في الجزائر حول التقنيات المتخذة من طرف بعض الممومنين للحلول المعلوماتية، فتطبيق الذكاء الاقتصادي لا يمكن أن يكون ممكناً في إطار واسع دون التجهيز بوسائل الإعلام الضرورية، ك شراء المعدات والبرمجيات الأكثر تكلفة، كما تستوجب الدعم المالي.

2 - السعودية: ضمن رؤيتها الطموحة 2030 أنشأت المملكة " الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي"، حيث كلفت برسم جدول الأعمال الوطني للبيانات والذكاء الاصطناعي للمملكة، وتنسيق تنفيذ جدول الأعمال هذا على مستوى الحكومة والإشراف على تنفيذ جدول الأعمال عبر الجهات التابعة لها، وهي مركز المعلومات الوطني، ومكتب إدارة البيانات الوطنية، والمركز الوطني للذكاء الاصطناعي الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.

3- الإمارات: أطلقت حكومة الإمارات في أكتوبر 2017، "استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، حيث تمثل هذه المبادرة المرحلة الجديدة بعد الحكومة الذكية، والتي ستعتمد عليها الخدمات والقطاعات والبنية التحتية المستقبلية في الدولة بما ينسجم ومئوية الإمارات 2071.

4. قطر: مع نهاية العام 2020، اعتمدت وزارة المواصلات والاتصالات القطرية مخطط الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي الذي طرحه معهد قطر لبحوث الحوسبة التابع لجامعة حمد بن خليفة، وتهدف هذه الاستراتيجية للتحويل إلى الذكاء الاصطناعي وتسخيره لتأمين مستقبل قطر الاقتصادي والاستراتيجي.

5- البحرين: في إطار رؤيتها الاستراتيجية لعام 2030، تبنت حكومة مملكة البحرين عدد من المبادرات الرقمية، بهدف تعزيز التغيير القائم على التكنولوجيا، والتي تشمل:

الحوسبة السحابية، مبادرة تقنية التعاملات الرقمية " البلوك تشين" تحليلات البيانات، الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، مبادرات إنترنت الأشياء، والمدن الذكية.

6- تونس: تم إطلاق سياسة الذكاء الاصطناعي في تونس عام 2018، وكان الهدف منها هو تيسير تهئية بيئة للذكاء الاصطناعي، تسهم بفعالية في تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة، وإيجاد فرص العمل. وأطلقت الاستراتيجية في حلقة عمل استضافتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، وتتناول سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتعزيز البحث العلمي. وشكلت فرقة عمل لتحديد المجالات والسياسات ذات الأولوية التي ينبغي إدراجها في الاستراتيجية

7. المغرب: أطلقت المغرب استراتيجية تحت مسمى " استراتيجية المغربية 2020 " في عام 2014، حددت فيها الخطوط العريضة للتحويل باتجاه الاقتصاد الرقمي. وفي الشق المتعلق بالذكاء الاصطناعي، هدفت الاستراتيجية إلى وضع منظومة شمولية تتعلق بالذكاء الاصطناعي، والتي تضم تطوير برنامج بحث في هذا المجال، بالتنسيق مع الشركاء المعنيين.

8. **مصر:** تم إطلاق استراتيجية الذكاء الاصطناعي في مصر عام 2018، ومن المتوقع تنفيذها في غضون ثلاث إلى خمس سنوات. والهدف منها تطوير الأعمال التجارية ذات الصلة بمشاريع الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

ما الذي ينقص الدول العربية للمنافسة في "الذكاء الاصطناعي"؟

تباين ملحوظ يتواجد بين الدول العربية فيما يخص مدى التقدم المحرز على صعيد الذكاء الاصطناعي والقطاعات والتقنيات المرتبطة به، ما بين دول ماضية في تحقيق طفرات واسعة وسريعة في هذا الصدد وتتطلع للمنافسة العالمية ومزاحمة الكبار مسبقاً، ودول أخرى لا تزال تتحسس طريقها في هذا السياق.

وتتمتع عديد من الدول العربية بإمكانات تؤهلها للمنافسة، ما بين الوفورات المالية بالنسبة لبعض الدول، وكذلك العقول المبدعة التي يتم الاعتماد عليها في شركات عالمية ويُمكن الاستفادة منها بشكل كبير، وبما يتطلب مزيداً من التكامل العربي الجاد في هذه القطاعات التي تشكل أساس المستقبل.

إنشاء مراكز خاصة بالذكاء الاصطناعي يعزز الاقتصاد الرقمي في الدول العربية:

تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تعمل على تحسين أداء المؤسسات وإنتاجيتها، في الدول العربية عن طريق أتمتة العمليات أو المهام التي كانت تتطلب القوة البشرية سابقًا، كما يمكن للذكاء الاصطناعي فهم البيانات على نطاق واسع لا يمكن للفرد العادي تحقيقه، وهذه القدرة يمكن أن تعود بمزايا كبيرة على الأعمال، وفي ما يتعلق بالعوامل الدافعة لاعتماد الذكاء الاصطناعي، وهناك عوامل تحث على تطوير الذكاء الاصطناعي عبر الصناعات، وهي توفر إمكانية الحوسبة عالية الأداء بسهولة وبأسعار معقولة، مع وجود كميات كبيرة من البيانات المتاحة للتعلم، إضافة إلى أنها توفر تقنية الذكاء الاصطناعي التطبيقي وتعطيه ميزة تنافسية.

الجامعة العربية تدعو إلى إطلاق استراتيجية عربية في مجال الذكاء الاصطناعي:

دعت جامعة الدول العربية إلى إطلاق استراتيجية عربية في مجال الذكاء الاصطناعي لمواكبة التحول الرقمي المتسارع والدفع بالمسارات التنموية في الدول العربية. وذكرت الأمانة العامة للجامعة في بيان أن ذلك جاء خلال كلمة للأمين العام المساعد رئيس قطاع الإعلام والاتصال السفير أحمد خطابي أمام الملتقى الدولي العلمي الثاني للغة والإعلام الذي تنظمه الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. وأكد خطابي ضرورة الاهتمام بالذكاء الاصطناعي والحرص على تطوير مناهج التدريب على اكتساب المهارات التكنولوجية والرقمية التي تؤهل الخريجين الفرص واعدة للاندماج في سوق العمل على غرار عدد من المنظمات والمجموعات المماثلة عبر تبادل الخبرات واستخدام التطبيقات الذكية.

الذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة



ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أعيد استخدامه في تقرير مستقبلنا المشترك المعروف باسم تقرير برونتلاند والذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند. وأعطى قبول هذا المصطلح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية سياسية إلى حد ما، وقد أدى بدوره أيضا إلى تطوير مبادئ التنمية المستدامة خلال عام 1992 من قبل القادة وصناع القرار الرئيسيين في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية WCED في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل.

أهداف التنمية المستدامة



علاقة الذكاء الاصطناعي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

الهدف الأول: إنهاء الفقر الذي يعاني منه أكثر من 836 مليون شخص على مستوى العالم بالإضافة إلى عدد أكبر يعاني من درجات متفاوتة من الفقر.

الهدف الثاني: إنهاء الجوع وتشجيع تنمية الزراعة، فتطبيقات الذكاء الاصطناعي يمكن استخدامها في الأراضي الزراعية عن طريق وضع مجسمات صغيرة في الأرض، تكون مهمتها:

- قياس الرطوبة وكفاءة المزروعات والسماذ وكمية المياه ووقت التسميد ونوع السماذ وكميته مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية.
- دراسة مواقع الأراضي الزراعية والمساحات والحجم والمناخ.
- تقرير نوع المزروعات التي تصلح لتلك الأراضي للحصول على أكبر محصول من حيث الكم والجودة.

الهدف الثالث: ضمان حياة صحية للناس من كافة المراحل العمرية، فيمكن أن تستفيد الرعاية الصحية بشكل كبير من الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي بسبب الكميات الهائلة من البيانات الطبية وأنواع أخرى من المعلومات التي تجمعها المؤسسات الصحية وتحافظ عليها، ويمكن أن يساعد التعلم الآلي المؤسسات من الفرز من خلال مكثبات البيانات الكبيرة التي قد تضطر إلى تحديد البيانات الطبية الأكثر أهمية لحل المشكلات وتحسين عمليات الرعاية والأعمال.

الهدف الرابع: ضمان مستوى عال من التعليم للجميع والتعليم الجيد بدون تفرقة وتشجيع التعلم المستمر مدى الحياة، فمن الطبيعي أن تواكب المناهج الدراسية التغيرات العلمية والثقافية والاقتصادية محليا وعالميا.

الهدف الخامس : تحقيق المساواة بين الجنسين كهدف من أهداف التنمية المستدامة، فمن المؤكد أن جهودا كبيرة تبذل لتصحيح الأمور ضمن قطاع التكنولوجيا، إذ يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي في إزالة بعض العوائق ضمن بيئات العمل التي تحول دون اندماج الإناث، كعدم توافر البرامج التدريبية اللازمة والتمويل وبيئات العمل المرنة، وفقدان قنوات التواصل مع صناع القرار.

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، بحيث يمكن أن يتيح الذكاء الاصطناعي إنشاء أنظمة أكثر كفاءة باستخدام المياه الرقمية أو ما يطلق عليه بالإدارة الذكية للمياه، حيث أن المياه أثناء حركتها وتدفقها في الأنابيب وصنابير المياه النظيفة بتقنية الذكاء الاصطناعي.

الهدف السابع: ضمان الحصول على مصادر الطاقة بسعر مناسب للجميع، بحيث يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي أو ما يعرف بالشبكات الذكية لإنشاء شبكات توزيع الكهرباء تتميز بالكفاءة وتقليل استهلاك الطاقة، وتمكن هذه الشبكات في قدرة الاتصال ثنائي الاتجاه أي بين الشبكة وعملاتها.

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد باعتباره أحد أهداف التنمية المستدامة، فـضمان نمو اقتصادي وازدياد حجم سوق العمل لتوفير وظائف محترمة للجميع، يساهم الذكاء الاصطناعي في خلق وظائف جديدة مكان الوظائف التقليدية التي سيحل محلها برمجيات وأجهزة أكثر كفاءة بكثير من البشر مما سيزيد الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، فهناك توجه لدمج الأجهزة والبرمجيات لجعل تقنيات الذكاء الاصطناعي أكثر قابلية للتطبيق العملي، بحيث يستخدم الذكاء الاصطناعي للتواصل بين الأشخاص والماكينات وتبادل المعلومات مما يسهل تصنيع المنتجات وتعزيز الكفاءة في العمليات.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة والتقليل من الفروق في الثروة والدخل بين الدول، فالذكاء الاصطناعي يساهم في زيادة الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الثروات في العالم وهذا يقلل الفوارق بين الدول إذا تمكنت الدول النامية من استخدام الذكاء الاصطناعي بكفاءة في مختلف المجالات.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وتماشيا مع تنوع التكنولوجيات وتعدد تطبيقاتها، يوفر مزيج الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء تحليلا للبيانات ضروريا لتقييم دقيق يشرح طريقة تطوير شبكات التنقل الذكية التي تصب في مصلحة الجميع.

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، فأهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين بحلول 2050، سيصل عدد سكان العالم إلى 9.5 وسيكون 70% منهم يعيشون في مناطق حضرية تستخدم الموارد بكثافة، وسيدخل ثلاثة ملايين من المستهلكين من الطبقة الوسطى إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2040، ومن أجل الاستجابة لهذه التحديات في إطار القدرة الاستيعابية لمنظومة الأرض.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي، حيث تتم الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في مواجهة تحديات المناخ العالمية، فتشمل عملية مراقبة تغير المناخ مجموعات بيانات كبيرة دائمة التطور، ويمكن أن تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحليل المعلومات البيئية.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت المياه، فالأبحاث تحت سطح البحر وخصوصا استكشاف المياه العميقة ودراستها مهم جدا لفهم الأنظمة البيئية المحيطة ودراسة مواردها والتغيرات الحاصلة نتيجة العوامل البيئية سواء الطبيعية منها أم البشرية.

الهدف الخامس عشر: الحياة في البرية، بحيث يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز نظام المنتزهات الذكية، وتحسين عمليات الحماية من الصيد الجائر من خلال نشر كاميرات ذكية تعمل بشكل آلي وتساعد على اكتشاف عمليات الصيد غير المشروع من خلال تحليل الصور الملتقطة.

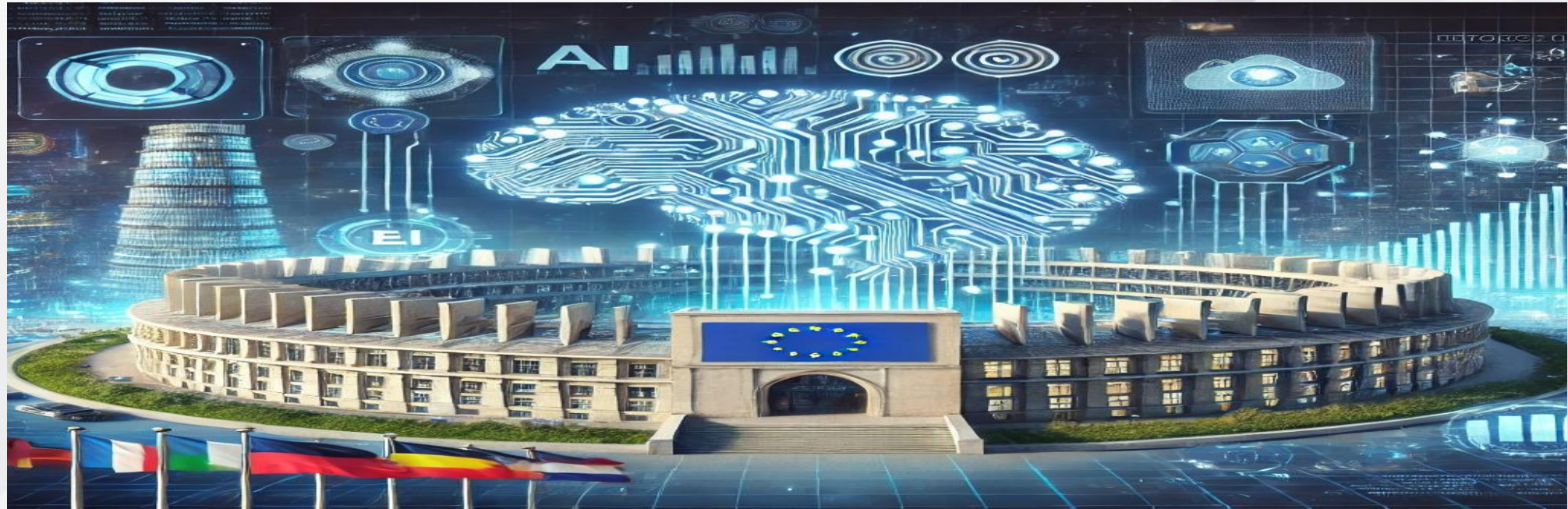
الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية، فمن أجل بناء مجتمعات تتعايش في سلام في ظل مؤسسات عادلة، يستخدم الذكاء الاصطناعي في التأمين ومراقبة الحدود بين الدول لمنع الاختراقات ومختلف التهديدات ومنع الجرائم السيبرانية.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، فمن أجل جدول تنمية مستدامة ناجح يتطلب عمل شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فقد نشر تقرير مشترك عن الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات العامة من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي بالتعاون مع شركة جوجل يبرز أهمية الشراكات بين القطاعات العام والخاص لإدراج المعرفة والخبرات الصناعية بالمبادرات الحكومية، فيجب أن تضع الحكومات أطر عمل لتنظيم هذه الشراكات وزيادة وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بمشروعات الذكاء الاصطناعي، ويجب تخصيصها تبعاً لأحوالها الثقافية واللغوية والتنظيمية.



الجهود الدولية لأخلاق الذكاء الاصطناعي حماية للبشرية

الاتحاد الأوروبي والذكاء الاصطناعي



اعتمد الاتحاد الأوروبي رسميًا قانون الذكاء الاصطناعي، وهو أول كتاب قواعد شامل في العالم للذكاء الاصطناعي، ووافق أعضاء البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة على اللائحة يوم الأربعاء من شهر مايو 2024، تمت الموافقة على القانون بأغلبية 523 صوتًا مقابل 34 صوتًا وامتناع 39 عن التصويت

كتب تييري بریتون، مفوض الاتحاد الأوروبي للسوق الداخلية، على موقع إكس : "أصبحت أوروبا الآن تضع المعايير العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي".

سيضع قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي (قانون الذكاء الاصطناعي) قواعد والتزامات مشتركة لمقدمي ومستخدمي الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي (أي الناشرين) في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي.

يتفاوض مجلس أوروبا CoE وهو منظمة حكومية دولية مختلفة مكونة من 46 دولة عضو ، بما في ذلك 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي - بشأن معاهدة دولية - تُعرف أيضًا باسم "الاتفاقية الإطارية" - بشأن تطوير وتصميم وتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي على أساس معايير مجلس أوروبا لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. ستكون الاتفاقية الإطارية مفتوحة لانضمام الدول الأخرى غير الأوروبية أيضًا، وستتحول إلى أداة عالمية لوضع المعايير الخاصة بالذكاء الاصطناعي.

الصكين القانونيين - قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي وإطار عمل مركز التميز - قد يتداخلان في بعض القضايا لكنهما يكملان بعضهما البعض بشكل أساسي، حيث سيضع الأول قواعد مشتركة لمواءمة السوق الداخلية لأنظمة الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الأوروبي ، في حين سيركز الأخير على أنظمة الذكاء الاصطناعي "الامتثال لحقوق الإنسان الراسخة دوليًا والديمقراطية وسيادة القانون. لكن، تدرس مفاوضات كل من الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا استبعاد أنظمة الذكاء الاصطناعي المصممة والمطورة والمستخدمة للأغراض العسكرية ، ومسائل الدفاع الوطني والأمن القومي من نطاق أطرهم التنظيمية النهائية.

إذا لم يقر الاتحاد الأوروبي ضمن دوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة بمواءمة قواعد أنظمة الذكاء الاصطناعي للأغراض العسكرية والدفاع الوطني وأغراض الأمن القومي، ولم يضع مجلس أوروبا معايير حقوق الإنسان الملزمة التي تنطبق على أنظمة الذكاء الاصطناعي للدفاع الوطني والأمن القومي في 47 دولة عضو وأطراف أخرى في الاتفاقية الإطارية، سيكون لدينا فجوة تنظيمية ضخمة تؤثر على تصميم ونشر واستخدام هذه الأنظمة.

نحن لا نؤكد أنه لا توجد قواعد على الإطلاق ستطبق عليهم، حيث تحتفظ الدول الفردية
بسلطة اعتماد اللوائح في نطاق ولايتها القضائية.
**ومع ذلك، فإن القواعد المختلفة المحتملة على المستوى الوطني لن تكون فعالة،
لأن سياسات الدفاع الوطني مترابطة حتمًا مع بعضها البعض، ولها تأثير خارج الإقليم
الوطني، ويجب أيضًا أن تأخذ في الاعتبار تصرفات اللاعبين الدوليين الكبار مثل الولايات المتحدة
والصين ودول أخرى. الاتحاد الروسي. ما نحتاجه هو الحد الأدنى من الضمانات التنظيمية
الأساسية المشتركة، بما في ذلك تقييمات الأثر الإلزامية على حقوق الإنسان للأنظمة القائمة
على الذكاء الاصطناعي التي يمكن تطويرها واستخدامها في تلك السياقات.**

عندما نتحدث عن تصميم وتطوير واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاع العسكري أو للدفاع الوطني ، فقد يكون من الغريزي بالنسبة لنا أن نفكر على الفور في الأسلحة المستقلة، أو غيرها من أنظمة الأسلحة التي تدعم الذكاء الاصطناعي. لكن يمكن للقطاع العسكري وقطاع الدفاع الوطني استخدام أنواع أخرى من الذكاء الاصطناعي - وفي بعض الحالات يستخدمها بالفعل في الممارسة - أنواع أخرى من الذكاء الاصطناعي ، على سبيل المثال:

- 1- أجهزة التعرف على التهديدات عبر أجهزة استشعار تعاونية ومستقلة
- 2- أجهزة ترسم خرائط ساحات القتال في الوقت الفعلي
- 3- تم نشر أدوات التعرف على الوجوه على الحدود لاكتشاف تسلل العدو
- 4- أجهزة التوظيف التي تستخدمها وكالات الدفاع الوطني
- 5- أدوات التدريب القائمة على الذكاء الاصطناعي
- 6- تمت إضافة أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى المركبات ذاتية القيادة

قالت شركة "آبل" إنها من المحتمل ألا تطرح ميزات الذكاء الاصطناعي لملايين العملاء في أوروبا عام 2024 بسبب المخاوف بشأن لوائح صناعة التكنولوجيا في الاتحاد الأوروبي.

وأعلنت صناعة الجوال الأمريكية أنها ستمنع إصداراتها من "آبل إنتليجنس" و"أيفون ميورورينج" و"شيربلاي سكرين شيرينج" من المستخدمين في الاتحاد الأوروبي هذا العام، لأن قانون الأسواق الرقمية يُجبرها على خفض مستوى أمان منتجاتها وخدماتها.

تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي متى؟

الاتحاد الأوروبي يستعد لتطبيق قانون الذكاء الاصطناعي الذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداءً من أول أغسطس، حيث ستبدأ الكتلة الأوروبية في تنفيذ حظر على تطبيقات الذكاء الاصطناعي بعد 6 أشهر، مثل استخدامه في أنظمة التصنيف الاجتماعي وجمع المعلومات وتحليلها وأنظمة التعرف على الوجوه والمشاعر في المدارس وأماكن العمل. بعد إقرار القانون، سيتم إنفاذ معايير وضوابط ممارسات الذكاء الاصطناعي على المطورين، بالإضافة إلى الحاجة لامثال نماذج الذكاء الاصطناعي لمتطلبات جديدة تتعلق بالشفافية والأمان.

الاتحاد الأوروبي: قواعد الذكاء الاصطناعي لا تحدّ من انتشار التكنولوجيات المسيئة

بينما يُشيد صناع السياسات في الاتحاد الأوروبي بقانون الذكاء الاصطناعي باعتباره نموذجًا عالميًا مثاليًا لتنظيم الذكاء الاصطناعي، فإن التشريع لا يأخذ المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في الاعتبار

مهير هاكوبيان

مستشار الدعوة إلى المناصرة بشأن لوائح الذكاء الاصطناعي في منظمة العفو الدولية

فيما سيحدد إطارًا قانونيًا للذكاء الاصطناعي ملزمًا للدول الموقعة عليه، اعتمد مجلس أوروبا (17 مايو) أول اتفاقية دولية بشأن هذه التكنولوجيا، بما يهدف لمعالجة مخاطرها خلال مراحل تطويرها واستخداماتها، لكن بصورة تشجع استمرار الابتكار المسؤول فيها.

على عكس قانون الاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي، شاركت 11 دولة من غير أعضاء المجلس في صياغة الاتفاقية (منها الولايات المتحدة وكندا واليابان وأستراليا)، ويمكن لأي دولة في العالم توقيعها، وبما سيمثل منها تعهدًا على استخدام الأنظمة الذكية ضمن أطر تحترم حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وحظر التمييز، والخصوصية. ما يميز الاتفاقية (سيتم فتحها للتوقيع 5 سبتمبر، في فيلنيوس ليتوانيا)، لن يُطلب من الموقعين تطبيق أحكامها على الأنشطة المتعلقة بشؤون الدفاع ومصالح الأمن القومي، لكنها ستُلزم احترام هذه الأنشطة دائمًا للقانون الدولي.

نظرًا لانسجام الاتفاقية مع القانون الدولي، يَرجَّح توقيع عددٍ كبير من الدول عليها، وتوقعات بتقديمها للجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتمادها كمعاهدة عالمية للذكاء الاصطناعي.

العالم يعاني من التكنولوجيات

واجهت الشركات والمستخدمون الذين يستخدمون خدمات مايكروسوفت انقطاعات كبيرة في الخدمة حول العالم، مع عدم عمل أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأنظمة. وكانت سكاي نيوز إحدى الشركات التي تأثرت، حيث لم تتمكن من بث برنامجها الصباحي في الساعة 6 صباحًا، مع ترك المشاهدين مع رسالة ثابتة تعتذر عن "انقطاع" الخدمة. وأثر الانقطاع على البنوك وشركات تكنولوجيا المعلومات وشركات الطيران طوال هذا الصباح (الجمعة 19 يوليو 2024)

وفي حسابها الرسمي على X، أقرت مايكروسوفت بالمشكلة التي كانت تؤثر على العديد من المستخدمين حول العالم، ونشرت في وقت مبكر من صباح الجمعة، وقالت: "نحن نحقق في مشكلة تؤثر على قدرة المستخدمين على الوصول إلى تطبيقات وخدمات مايكروسوفت 365 المختلفة".

وفي سلسلة من التحديثات، شاركوا أنهم كانوا يعملون على إعادة توجيه حركة المرور المتأثرة، وجاء في آخر منشور لهم: "لا تزال خدماتنا تشهد تحسينات مستمرة بينما نواصل اتخاذ إجراءات التخفيف".

لقد تفاعل الأشخاص في جميع أنحاء العالم مع تأثير أنظمة عملهم، حيث نشر أحد الأشخاص: "كيف ستصلح مايكروسوفت هذا عندما يستخدمون مايكروسوفت بأنفسهم في عملهم بالكامل".

وشارك آخر، "حدث خطأ في الشاشة الزرقاء لـ مايكروسوفت على مستوى العالم؟ هل حصلت على هذه الشاشة للمرة الخامسة على التوالي"، وفي الوقت نفسه، قال آخر مازحا: "في وقت مبكر من عطلة نهاية الأسبوع، شكرا مايكروسوفت".

ماذا حدث في عام 2025 في مجال الذكاء الاصطناعي؟

شهد عام 2025 انتقال الحماية القانونية للذكاء الاصطناعي عالميًا من مرحلة “المبادئ الأخلاقية العامة” إلى مرحلة التطبيق القانوني العملي: حظر بعض الاستخدامات، وفرض الشفافية، وتنظيم النماذج العامة، وفتح باب المساءلة والتظلم. وأبرز ما يميّز 2025 أن الحماية لم تعد تدور فقط حول “هل ينبغي تنظيم الذكاء الاصطناعي؟”، بل حول كيف يُنظَّم، ومتى تُطبَّق الالتزامات، ومن يُسأل عند الضرر.

(1) الاتحاد الأوروبي: 2025 هو عام بدء التطبيق الفعلي لقانون الذكاء الاصطناعي. دخلت أولى أحكام EU AI Act حيز التطبيق في 2 فبراير 2025، وتشمل الأحكام العامة، والتثقيف بالذكاء الاصطناعي، وحظر الممارسات غير المقبولة. ثم في 2 أغسطس 2025 بدأت قواعد النماذج العامة GPAI والحوكمة المؤسسية. واللافت أن الاتحاد الأوروبي لم يكتفِ بالنصوص، بل نشر في يوليو 2025 مدونة ممارسات للنماذج العامة تساعد على الامتثال للالتزامات السلامة والشفافية وحقوق المؤلف، ثم نشر في 24 يوليو 2025 نموذجًا علنيًا لتلخيص بيانات التدريب لتعزيز الشفافية وإتاحة ممارسة الحقوق المرتبطة بالمحتوى المستخدم في التدريب.

ماذا حدث في عام 2025 في مجال الذكاء الاصطناعي؟

ومن زاوية الحماية الموضوعية، ركّز الاتحاد الأوروبي في 2025 على ثلاثة مستويات: أولاً، حظر استخدامات بعينها مثل بعض صور التلاعب الضار، والاستغلال القائم على الهشاشة، والتقييم الاجتماعي، وبعض تطبيقات القياسات الحيوية والانفعال في العمل والتعليم. ثانياً، التزامات صارمة على الأنظمة عالية المخاطر في التعليم والعمل والخدمات الأساسية والعدالة والهجرة، مثل إدارة المخاطر، وجودة البيانات، والتوثيق، والإشراف البشري، والصلابة والأمن السيبراني. ثالثاً، التزامات شفافية خاصة بالمحتوى المولّد، بحيث يكون التفاعل مع الآلة واضحاً، ويصبح المحتوى المولّد أو الـ deepfakes قابلاً للتعرف عليه.

الصين: 2025 كان عام الانتقال من مكافحة الـ deepfakes إلى إلزام وسم المحتوى المولّد. في 14 مارس 2025 أصدرت السلطات الصينية المختصة تدابير وسم المحتوى المولّد أو المركّب بالذكاء الاصطناعي، وجعلتها تنطبق على النصوص والصور والصوت والفيديو والمشاهد الافتراضية. هذه التدابير تفرض نوعين من الوسم: وسمًا ظاهرًا يراه المستخدم مباشرة، ووسمًا خفيًا داخل البيانات الوصفية للملف. كما تلزم مقدمي خدمات النشر أو التداول بإضافة تنبيه واضح عندما يتبين من البيانات الوصفية أن المحتوى مولّد، أو عندما يصرّح المستخدم بذلك، بل وحتى عندما تكتشف المنصة مؤشرات تدل على أن المحتوى “مشتبه” في كونه مولّدًا. ووفق النشرة الحكومية في شنغهاي دخلت هذه التدابير حيّز التنفيذ في 1 سبتمبر 2025. هذا التطور مهم لأنه يجعل الشفافية التقنية جزءًا من الحماية القانونية للجمهور من التضليل والتمويه

كوريا الجنوبية: 2025 شهدت تقنيًا إطاراً مبكراً يجمع بين دعم الصناعة وتنظيم المخاطر. أُقرّ في كوريا القانون الإطاري لتطوير الذكاء الاصطناعي وإنشاء أساس للثقة في 21 يناير 2025 على أن يبدأ نفاذه في 22 يناير 2026. لكن 2025 كان عامًا حاسمًا لأنه دشّن الإطار القانوني ذاته، ووضع أساس الحوكمة الوطنية، ومعهدًا متخصصًا لسلامة الذكاء الاصطناعي، وحدد بشكل صريح أن الذكاء الاصطناعي عالي المخاطر والذكاء الاصطناعي التوليدي هما مجالان تنظيميان رئيسيان. كما نصّ، بحسب بيان وزارة العلوم وتقنية المعلومات، على التزامات تتعلق بالشفافية والسلامة ومسؤوليات المشغلين وعلى أساس قانوني لتقييم الأثر والتحقق الطوعي من السلامة والثقة. هذا النموذج الكوري مهم لأنه لا يتبنى منطق المنع وحده، بل يمزج بين التشجيع الاقتصادي والتنظيم الوقائي

الولايات المتحدة: 2025 لم تأت بقانون اتحادي شامل، لكنها وسّعت الحماية عبر مسار مزدوج: إرشاد إداري اتحادي + تشريع ولائي + إنفاذ استهلاكي. على المستوى الاتحادي، أصدر البيت الأبيض في 3 أبريل 2025 المذكرة M-25-21 التي تلزم الوكالات الفيدرالية بتبني الذكاء الاصطناعي بصورة “مسؤولة”، مع تعيين Chief AI Officer، ووضع حد أدنى من ممارسات إدارة المخاطر لل-high impact AI، وفرض اختبارات ما قبل النشر وتقييمات أثر قبل تشغيل بعض الاستخدامات المؤثرة في الحقوق أو السلامة. وفي 7 أبريل 2025 أوضحت ورقة البيت الأبيض أن السياسة الجديدة تريد الجمع بين الابتكار وبين حماية الخصوصية والحقوق المدنية والحريات المدنية. وفي الوقت نفسه.

يمكن تلخيص تطورات 2025 في خمس حركات كبرى:
أولاً، الانتقال من الخطاب الأخلاقي إلى التنفيذ الملزم.
ثانياً، اعتبار الشفافية ووسم المحتوى المولد خط دفاع قانوني أساسي.
ثالثاً، توسيع الحماية لتشمل ليس فقط الأنظمة عالية المخاطر، بل أيضاً النماذج العامة / Foundation GPAI.
رابعاً، ربط الحماية القانونية بحقوق ملموسة: الخصوصية، عدم التمييز، الحق في التظلم، والإشراف البشري.
خامساً، بقاء المشهد العالمي متعدد النماذج: الاتحاد الأوروبي يميل إلى التنظيم الشامل، ومجلس أوروبا إلى الإطار الحقوقي الدولي، والصين إلى إلزامية الوسم والسيطرة على التداول، وكوريا إلى القانون الإطاري التنموي الوقائي، والولايات المتحدة إلى مزيج من الإرشاد الإداري والولايات والإنفاذ الاستهلاكي.



شكرًا جزيلاً